

إقرار البطاقة التمويلية قاب قوسين بعد موافقة "الشورى" على الصيغة النهائية... حجار لـ"النهار": وضعنا ملاحظتنا والمشروع ليس Copy Paste عن السابق

سلوى بعلبكي

بعدما أطلقت الحكومة السابقة #البطاقة التمويلية في مؤتمر صحفي حاشد، كرشوة للبنانيين، لتبرير رفع جزء من الدعم على المحروقات من دون أن تحدد تاريخ البدء بالدفع للمستفيدين، عادت الأمور إلى نقطة الصفر مع تعذر إطلاق المنصة الالكترونية الخاصة بها والاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة.

ولكن ما إن شكّلت الحكومة، والتزاما ببيانها الوزاري، حتى دعا رئيسها نجيب ميقاتي إلى اجتماع خُصص للبطاقة مع الوزراء المعنيين، اي المال والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، وبعض الموظفين الكبار، وذلك بعدما سرت في اوساط اعلامية وسياسية همسات أوحث بان احدا ما في مكان ما في هذه الدولة التي تبني قراراتها وتطلق مشاريعها في الغرف السوداء، يبتغي نفس البطاقة التمويلية ويسعى للالتفاف على الموضوع بطرح زيادة على الاجور في القطاعين العام والخاص، غافلا عن الكارثة التي سببتها سلسلة الرتب والرواتب سابقا.

اجتماع الاثنين الماضي، خصص للبحث في التعديلات التي أجرتها رئاسة الحكومة على القانون رقم 230 الذي اقره مجلس النواب، فيما طلب الوزراء المعنيون اعادة قراءته ليكونوا على بينة من التفاصيل والمعايير وآليات العمل، ثم وضع ملاحظاتهم على المشروع.

"النهار" اتصلت بوزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار للإطلاع منه على الملاحظات التي وضعها، بيد انه لم يشأ الاقصاص عن مضمونها، ونصحا بانتظار مؤتمره الصحفي الذي سيعقد لاطلاق البطاقة التمويلية بعد توقيع الآلية وبعد الحصول على رأي مجلس شورى الدولة. وبسؤاله عن موعد إطلاق البطاقة قال: "تسلمنا مهامنا قبل 10 أيام، وملف البطاقة التمويلية من ملفات عدة ندرسها في الوزارة".

وإذا كان حجار أثر عدم الادلاء بأي معلومات أو معطيات جديدة، إلا ان "النهار" علمت أن وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام والوزير حجار أرسلوا مشروع البطاقة التمويلية الاساسي مع ملاحظاتها المشتركة عليه إلى مجلس الشورى الذي وافق عليه مع عدد من الملاحظات الشكلية فقط. وكان الرئيس ميقاتي أبدى تخوفه في الاجتماع الماضي من عدم موافقة "الشورى" على التعديلات والملاحظات التي سيضعها الوزيران، واعدا اياهما بأنه ما ان يوافق "الشورى" على المشروع سيطرحه على مجلس الوزراء.

أما حجار فكان قد صرح بأن الامور "كادت أن تصل إلى خواتيمها في هذا الشأن، لكن تشكيل الحكومة حال دون التوقيع على القانون 230 الذي أقرّ في 16 تموز الماضي، وهو يتعلق بتحديد الآليات والمعايير التطبيقية، ولم يصّر إلى توقيعه من اللجنة التي تشكلت لهذه الغاية". وأضاف: "نحن نعلم أن الحكومة السابقة عينت لجنة أجرت قراءتها، وعندما تسلمنا مهامنا لم يكن أعضاء اللجنة السابقة قد وقّعوا عليها، ونحن خلال هذه المرحلة نعيد هذه القراءة للتأكد من كلّ التفاصيل والمعايير وآليات العمل، على أن نوقع بعد الاتفاق النهائي ثمّ ننقل إلى المرحلة التطبيقية... لذلك أعدنا دراسة النص، وإجراء المقتضى اللازم وما إذا كان يتطلب تعديلات عليه، لأنّ هناك آراء مختلفة أدت إلى حصول بعض التغييرات، ولمرات عدة". فالقرار، وفق ما قال، "كبير ويتطلب دقة في العمل"، مؤكدا لـ"النهار" أن من المفترض أن يكون المشروع جاهزا خلال ايام، ومعتبرا في الوقت عينه ان "التسرع يؤدي إلى الفشل". لكن حجار الذي قال "اننا نكمل ما بدأه الوزراء السابقون، من مبدأ أن الحكم استمرارية"، عاد واكد أن "هذا لا يعني أن المشروع سيكون Copy Paste عن المشروع السابق، بل سنضع ملاحظتنا الاساسية عليه... وهناك حوار لكي تكون هناك ملاءمة ما بين القانون 230 والآلية التطبيقية".

على مقلب آخر، تؤكد مصادر متابعة انه كانت ثمة محاولة لنسف البطاقة التمويلية بذريعة ان صيغتها الحالية غير قابلة للتحقق على خلفية العقوبات والثغرات التقنية التي تواجهها، وانها ليست الحل الافضل للأزمة المالية والاجتماعية، وأن من الافضل الافادة من الأموال التي ستخصص لها في قطاعات أخرى كالنقل العام وغيره، وقطع الطريق امام استغلال البطاقة انتخابيا. واستندت المصادر إلى التعديلات التي أجرتها رئاسة الحكومة على القانون رقم 230 الذي اقره مجلس النواب، والذي يحدد آلية ومعايير تطبيق القانون 230 الصادر في 16 تموز 2021. ووفق مطلعين فإن هذه التعديلات ستؤدي حكماً إلى ارجاء إطلاق البطاقة... فما هي أبرز هذه التعديلات؟

جرّد مشروع القرار التفتيش المركزي من معظم الصلاحيات التي كان اتفق على منحه اياها في الحكومة السابقة حبال مراقبة المشروع والاشراف عليه وحصر دوره بالعمل الرقابي على عمل الإدارة التي تتولى تنفيذ البرنامج وهي في المرحلة الراهنة وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما تتولى شركة متخصصة الاشراف والرقابة على تطوير برنامج البطاقة التمويلية وتشغيله. كما جرى نفس اعتماد منصة impact التي يشرف عليها التفتيش بذريعة الحاجة إلى منصة الكترونية جديدة ومغايرة، على ان تقوم وزارة الشؤون بانشائها. وهذا يعني حكماً ارجاء إطلاق العمل بالبطاقة اقله من 4 إلى 5 أشهر، إذ لا يمكن إنشاء المنصة في فترة تقل عن المدة الزمنية تلك.

وبموجب القانون 230 يرأس رئيس الحكومة للجنة الوزارية المعنية ويقوم بتمثيلها لدى الجهات المعنية المحلية والدولية، فتم تعديلها لتصبح بأن رئيس الحكومة يمثلها شخصيا أو من ينتدبه لذلك، فيما مشروع القرار السابق سمّى وزير الشؤون ممثلا لهذه اللجنة.

ووفق مصادر معنية، فإنه في اجتماع الاثنين الماضي الذي ترأسه ميقاتي وحضره وزير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، تمت مصارحة ميقاتي بالهواجس. فكان رد رئيس الحكومة: "ان التعديلات على مشروع القرار وضعها الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية بناء على رأي مجلس شورى الدولة"، مؤكدا انه لم يطلع على التعديلات قبلاً. لذا

تم التوافق على ان يضع الوزراء المعنيون ملاحظاتهم على مشروع القرار وان يحال مجددا على مجلس الشورى في أسرع وقت. كما تعهد ميقاتي ان يسير بمنصة impact وان يعيد إلى التفتيش دوره كاملا، على ان يعرض الموضوع على مجلس الوزراء فور الانتهاء من إعداد مشروع القرار.

لماذا تغيب المديرين العامين؟

اللافت في مشروع البطاقة التمويلية هو التغيب غير المبرر للمديرين العامين في الوزارات المعنية، او حتى وضع الملاحظات عليها رغم اهمية دورهم التقني والاستشاري وصلاحياتهم الادارية وخبراتهم، إذ لم يحوّل الوزراء الحاليون او السابقون اي ملف يتعلق بالبطاقة إلى الإدارة في الوزارتين لإبداء الرأي التقني على الاقل والذي هو من مهام الإدارة.

ففي وزارة الشؤون الاجتماعية تحديدا، تؤكد المصادر أن "الإدارة لا علم لها بالبطاقة التمويلية لا من قريب ولا من بعيد وليس لديها اي معطيات عنها، وذلك على عكس مشروع استهداف الاسر الاكثر فقرا ومشروع قرض البنك الدولي (246 مليون دولار) اللذين أشبعا درسا منها".

اما في ما يخص المنصة الالكترونية، فأكدت المصادر أنه "جرى ايهام الرأي العام بأن المنصة اصبحت جاهزة وخصوصا ما يتعلق بالاستمارة وتحديد الجهة التي ستدير المنصة وقاعدة البيانات، ولكن الواقع ان هذه المنصة ليست جاهزة حتى اليوم"... بيد ان حجار سخر مما قالته المصادر، وقال لـ "النهار" انها "شائعات مضحكة"، ووضعها في اطار بث المعلومات الخاطئة. "فكيف يمكن القول إن البطاقة ليست جاهزة فيما كل الحديث يتمحور على المنصة... هل يمكن ان يكون كل هذا الحديث عن شيء غير موجود؟"، موضحا أن "موضوع البرمجة معقد، وبحاجة إلى تطوير، وهو ما سيتبلور عند البدء بعمل المنصة عمليا، تماما كما حدث عند البدء بعمل منصة كوفيد 19".

وإذ أكدت المصادر أن الملف معقد، محذرة من الدخول فيه طالما ان لا ضمانات لتمويل البطاقة، أكد حجار أن "الجهة الأساسية التي يتم التفاوض معها هي البنك الدولي، باعتباره المتحرك الأكبر وجهات أخرى، ونحن ما زلنا في مرحلة التفاوض والنتائج مرتبطة بمعايير عدة".